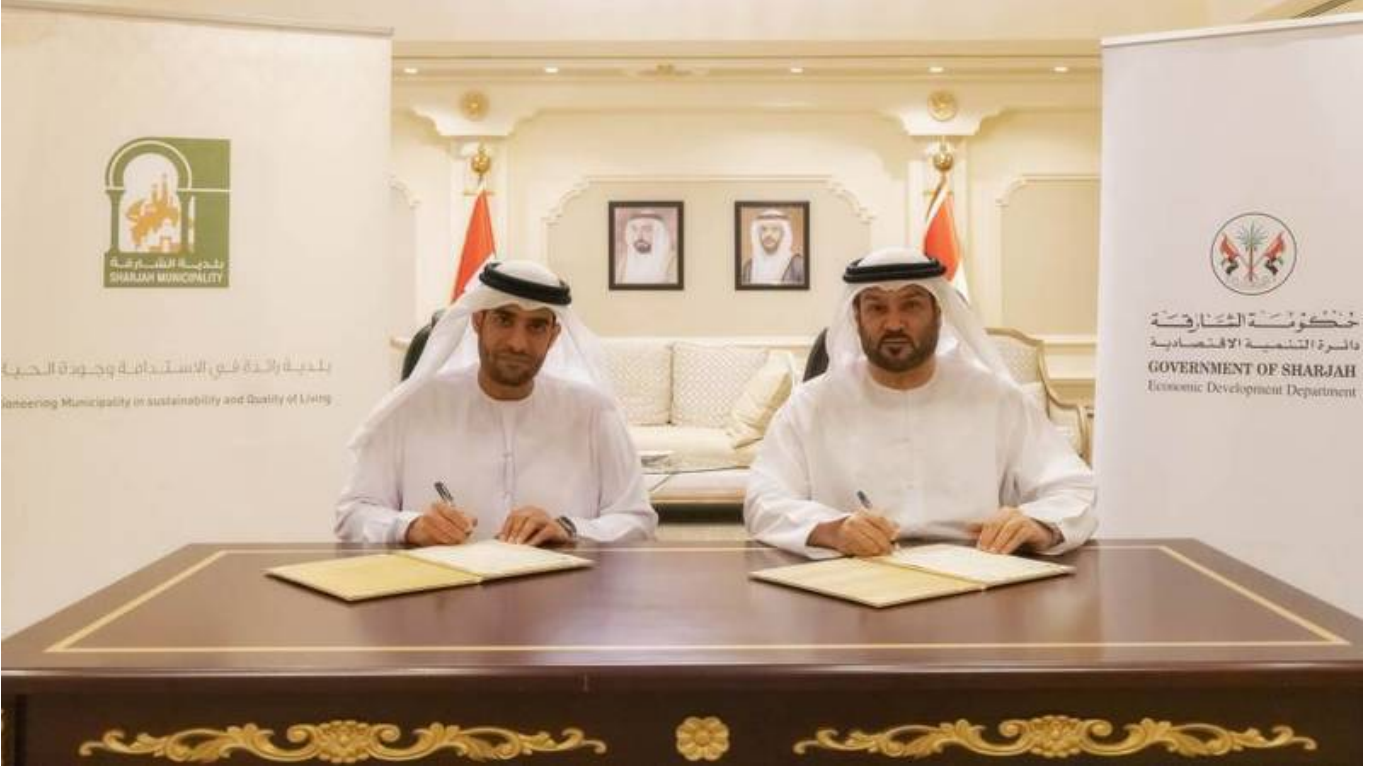


تعاون بين البلدية ودائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة



«الشارقة: الخليج»

أبرمت دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، اتفاقية تعاون مع بلدية مدينة الشارقة، حيث جرى توقيع الاتفاقية في مقر «اقتصادية الشارقة»، وحضره سلطان عبدالله بن هدة السويدي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، وعبيد سعيد الطنجي مدير عام بلدية مدينة الشارقة، بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

ونصت بنود الاتفاقية على تبادل الخبرات في المسائل ذات الاهتمام المشترك، والعمل على تنظيم الأعمال المرتبطة بالطرفين، بموجب استخدام نظام النافذة الواحدة لإنجاز المعاملات وتبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الطابع المشترك، إضافة إلى عقد الندوات وورش العمل وتبادل المشورة والدعم في المجالات المشتركة.

وأشاد سلطان عبدالله بن هدة السويدي بالتواصل القائم بين الجانبين والدور البارز الذي يقومون به في خدمة الإمارة، مؤكداً أن هذه الاتفاقية تعزز منظومة التكامل بين الطرفين في إطار شراكة دائمة ومتطورة تعود بالمنفعة المتبادلة،

وتسهم في تطوير الأعمال والتبسيط على المستثمرين والمتعاملين، من خلال تنظيم الأعمال المرتبطة بالطرفين، بموجب استخدام نظام النافذة الواحدة لإنجاز المعاملات.

وأكد أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار سعي وحرص الدائرة على تعزيز التنافسية المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وفقاً لاستراتيجية الحكومة المحلية، وتحقيقاً للأهداف المشتركة التي تصب في المصلحة العامة وتقوية التعاون المشترك، بما يسهم في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والارتقاء به، وتدعيم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وإيجاد بيئة مشجعة للاستثمار، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة في إطار اختصاصات كل منهما، ما سيعزز مستوى سهولة البدء في الأعمال التجارية في الشارقة، ويسهم في رفع مستوى جاذبية الإمارة لاستقطاب مزيد من الأعمال.

وأكد عبيد سعيد الطنجي أن هذه الاتفاقية تعزز إنجاز الخدمات المشتركة مع دائرة التنمية الاقتصادية بصورة سهلة، وتسهم في إنجاز أكبر قدر من المعاملات، خصوصاً للتسهيل على المستثمرين وتنظيم العمل ضمن منظومة واحدة، حيث تعتبر الإمارة الباسمة بيئة مثالية للاستثمار وريادة الأعمال، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية تعزز التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين لتقديم خدمات ذات جودة عالية، من خلال توحيد الجهود بين مختلف الدوائر الحكومية في الإمارة الباسمة، بما يحقق رؤية الإمارة في مجال التحول الرقمي ويسهم في اختصار الوقت والجهد على المتعاملين في شتى المجالات، خصوصاً في ظل التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الإمارة لكافة الفئات من مستثمرين ورجال أعمال ومتعاملين، مع مختلف الدوائر والجهات والمؤسسات.